فضلاً عن الاعتبارات السكانية الاخرى[١].

٣ ـ في صدد العلاقة بين المشكلة الجغرافية والمشكلة السكانية، تبدو المسألة في وضعية انسداد. فحتى التوسّع الجغرافي عبر القوة العسكرية لا يمكن ان يكون حلاً للمشكلة الجغرافية. ويبدو ان قدر اسرائيل ان تبقى «إسفيناً» معزولاً؛ ذلك ان أي توسع جغرافي يستدعي ان يملأه حجم عسكري بشري كبير، وهو غير متوفّر لدى الجيش الاسرائيلي الذي جلّه من الاحتياط، وكذلك الحجم البشري السكاني، وهذا ما يبدو مستحيلاً.

٤ ـ مشكلة التشريع التاريخي التي لا يبدو انها تحلّ بالتقادم.

كتب اوري أفنيري بصدد انتصارات اسرائيل المسقوفة بالمأزق الداخلي وبالتاريخ ما يلي:

«يجب على اسرائيل ان تنظر الى احداث الحرب الصليبية كمرشد لها؛ اذ حكمت الحركة الصليبية على نفسها بالدمار، حينما اعتمدت، كليّة، على تنظيماتها العسكرية المتفوّقة، وعلى ما حقّقته من انتصارات في ميادين الحروب. وقد أوصلتها هذه الانتصارات الى قلب مصر نفسها. ولكن، على الرغم من ذلك، فقد أُلقي بهم في البحر؛ ذلك لأن الانتصارات كانت تخفي وراءها المشاكل الحقيقية الكامنة وتحجبها، ممّا حدّد مصيرهم في النهاية. وتركزت تلك المشاكل في ان الصليبيين اخفقوا في الانتماء الى المنطقة التي ارادوا ان يعيشوا فيها. واذا فشل الاسرائيليون في اقناع شعوب المنطقة بتقبلهم، فان أمن اسرائيل سيكون أمناً وقتياً. ألم يستولِ الصليبيون على القدس في شهر تموز (يوليو) ١٠٩٩ ؟ ألم يحتفلوا بمذبحة مروّعة راح ضحيتها آلاف المسلمين واليهود، لدرجة ان فرسانهم كانوا يشقّون طريقهم وسط الجثث، وقد غاصت سيقانهم في الدماء ؟ ولكن لم يُجْدِهم ذلك نفعاً، فانسحبت آخر وحداتهم من عكا العام ١٢٩١، ولم يتمتّعوا، خلال تلك الحقبة، بالسلام ليوم واحد، بالرغم من اتفاقيات الهدنة... وما أشبه احداث تلك الحقبة بما تمرّ اسرائيل به الآن»[٢].

وكتب باروخ كيمرلينغ مؤكداً ان مشكلة الشرعية تبقى المشكلة الاولى بالنسبة الى اسرائيل، على الرغم من كل نتائج الصراع العسكري: «ان مشكلة الشرعية او عدم وجود حق لليهود في المحافظة على كيان اجتماعي وسياسي... كانت رافقت الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ البداية تقريباً، وبخاصة منذ ذلك الوقت الذي اصبحت فيه هذه المشكلة نوعاً من الصراع السياسي بين حركتين قوميتين»[٣].

ويدرك الاستراتيجيون المطلب الوجودي لاسرائيل في التناقض بين مسألة الشرعية ومسألة البناء القومي المفترض حدوثه على الطريقة الديمقراطية، او العلمانية، حيث ان عملية الشرعية، كبناء سيكولوجي ليس له أساسه الواقعي او التاريخي، قد استدعت جملة من الطرق لخدمتها كآليات شرعنة: كالمصطلح الايديولوجي المتمثل بالمزاوجة بين الصهيونية والعبرية، وكالرموز الجماعية، وكاستخدام المحرقة (Holocaust)[٤]، باعتبارها رمزاً «للشرعية» عبر آلية استجداء لعواطف التجميع القائمة على أساس ان ثمّة خطراً انسانياً مشتركاً يشكل قاعدة للقاء تاريخي، وقد افتقد، واقعياً، بحكم التوزّع الجغرافي لليهود، وبحكم الاندماج الواقعي ضمن الدول القومية الام التي ينتمون اليها. ولكن، مع ذلك، فان كل هذه العناصر لم تكن قادرة على ايجاد المبرّرات الايديولوجية ـ السيكولوجية للشرعية، لولا الوزن الذي اضطلع به الرمز الديني، سواء من حيث مكانة الدين اليهودي المرفوعة الى مرتبة محرّم، او من حيث رموز التراثيات الدينية التي نشأت من القوة السياسية للقطاع الديني، بحيث استطاع هذا القطاع ان يقوّي شعور الناس «بحقهم في الارض». وقد اصبحت